المخططات الصهيونية وإجراءاتها في السيطرة على مياه مرتفعات الجولان

أ. م. د. عيسى فاضل نزال
جامعة الموصل – كلية الآداب

الملخص

للمياه أهمية كبيرة ودور رئيس في حياة المجتمع البشري، وهي أيضًا إحدى أهم أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول المسيطرة على مصادر المياه تجاه الدولة أو الدول المشتركة معها بمجرى مائي واحد. ومن بين تلك الضغوط والتهديدات ما كان يمارسه العرب وبالأخص سوريا في الدعوة إلى تجفيف "إسرائيل" ؛ كون سوريا تسيطر على منابع المياه الرئيسة التي تغذي "إسرائيل". وأدرك الصهاينة تلك المخاطر منذ بداية سعيهم المحموم إلى إنشاء "دولتهم" في فلسطين، وراحوا يخططون للاستحواذ على مياه الجولان؛ لقطع الطريق أمام سوريا، حتى تمكنوا عام ١٩٦٧ من تحقيق السيطرة التامة على مصادر المياه في الجولان، ثم اتخذوا التدابير اللازمة لاستغلال كلّ قطرة ماء هناك لصالحهم.

الكلمات المفتاحية: مكوروت، مياه الجولان، إسرائيل، سوريا.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 9, Issue 30, Nov 2022
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

The Zionist plans and actions for controlling the waters of the Golan Heights

Essa Fadhl Nazzal
University of Mosul- College of Arts
Isa.f.n@uomosul.edu.iq

Abstract

Water is of great importance and a major role in the life of human society, and it is also one of the most important tools of political pressure exerted by some countries controlling water resources towards the state or countries that share with it a single watercourse. Among those pressures and threats was the practice of the Arabs, especially Syria, in calling for the drying up of "Israel", as Syria controls the main sources of water that feed "Israel". The Zionists realized these dangers since the beginning of their frantic quest to establish their "state" in Palestine, and they began planning to take possession of the waters of the Golan, to cut off the road to Syria, until in 1967 they were able to achieve complete control over the water resources in the Golan, and then they took the necessary measures to exploit every drop of water. There for them.

Keywords: Mekorot, Golan water, Israel, Syria.

المقدمة:

أدركت الصهيونية ومنذ وقت مبكر أنَّ تأسيس دولة لها في فلسطين غير كافٍ في تلبية احتياجات تلك الدولة ، فأرض فلسطين وإنْ كانت قادرة على تلبية مطالب شعبها، فهي غير قادرة على تلبية مطالب الصهاينة؛ لأنَّ فلسطين التي يعيش فيها العرب غير تلك التي يعيش فيها الصهاينة، فالأولى لا تتعرض لمقاطعة دول الجوار العربية، وبالتالي ستحصل بينها وبين تلك الدول منفعة متبادلة ، أما تلك التي اغتصبها الصهاينة بالقوة فستظل تنظر إليهم دول الجوار العربي بأنَّهم أعداء للعرب وغرباء عنهم ، وهو ما سيجعل تلك الدول تقاطع ذلك الكيان ، لذا فكّر الصهاينة ومن قبل حتى تأسيس دولتهم بأنْ يجعلوها دولة قادرة على العيش في ظلّ مقاطعة عربية محتملة لها، واقترحوا على الدول الاستعمارية الأوربية وبالأخص بريطانيا التي تكفلت بمشروعهم الاستعماري بأنْ يرسموا حدودًا تتجاوز أرض فلسطين؛ للاستحواذ على المياه الإقليمية المحيطة بها، والذي لا تقوم دولتهم من دونها.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ " **المخططات الصهيونية وإجراءاتها في السيطرة على مياه مرتفعات الجولان** " لتسليط الضوء على الجذور التأريخية لمخططات الصهاينة وإجراءاتهم التي تمّت منها سرقة مياه مرتفعات الجولان، وكيف أنَّ مشكلة شحّة المياه لدى "إسرائيل" كانت ولم تزل من أهم أسباب استمرار الصراع العربي – الصهيوني.

وتمّ تقسيم الدراسة على "**مقدمة**"، تضمنت إعطاء فكرة عن خلفيه مشكلة الدراسة ، فضلاً عن أهمية هذه الدراسة، وتقسيمات موضوعاتها، وأهم المصادر التي رفد بها الباحث دراسته، ثم يلي المقدمة "**التمهيد**"، الذي تضمن مدخلاً لموضوع الدراسة، عرض فيه الباحث أهمية المياه بشكل عام في قيام الدول، وكيف أنَّه سبب مهم من أسباب حدوث الصراعات بين تلك الدول المشتركة بمجرى مائي واحد، " وبعد ذلك موضوع بعنوان " **المخططات الصهيونية للاستحواذ على مياه الجولان حتى تأسيس إسرائيل**" ، تحدث فيه الباحث عن المخططات الصهيونية التي وضعها الصهاينة للاستحواذ على مياه الجولان مستقبلاً، ووضّح فيه التطورات التأريخية لتلك المخططات، التي سبقت تأسيس دولة "إسرائيل". ثم بعد ذلك موضوع بعنوان "**أطماع "إسرائيل" في الاستحواذ على مياه الجولان ١٩٤٨-١٩٦٧**"، ورصد منه الباحث استمرار الأطماع الصهيونية بمياه مرتفعات الجولان بعد تأسيس دولتهم ، وكيف كانوا ينتظرون الوقت المناسب لوضع يدهم على تلك المياه. وتضمن مكائد "إسرائيل" في الوقوف بوجه أيّ مشروع عربي يحجب عنهم المياه القادمة من الجولان، ويلي ذلك موضوع بعنوان " **الإجراءات الإسرائيلية في السيطرة على مياه الجولان منذ عام ١٩٦٧**"، وفيه عرض أهم الإجراءات التي

مارستها "إسرائيل" في الاستحواذ على مياه الجولان بعد أنْ تمّ احتلاله، وكيفية تحويل تلك المياه إلى الداخل الإسرائيلي ولاسيما مستوطنات الجليل ، أو إلى المستوطنات التي شيّدتها "إسرائيل" في شمال الجولان ووسطه وجنوبه ، وفي الضفة الغربية. وعرض الموضوع الإصرار الإسرائيلي على ضرورة عدم حرمانها من مياه الجولان بالمفاوضات مع سوريا. ممّا جعل مسألة الصلح بعيدة المنال بين الجانبين. وخصّصت الدراسة موضوعًا كاملاً بعنوان " **دور شركة مكوروت في استغلال مياه الجولان** "، لتسليط الضوء على المهام التي كلفتها الحكومة لتلك الشركة الاحتكارية، والدور الذي أدّته في سرقة مياه مرتفعات الجولان وتوزيعها على مستوطنيها، وأخيرًا تضمنت الدراسة مجموعة من "**النتائج والتوصيات**" التي خرجت بها بعد عرضها لموضوعات البحث.

واستعمل الباحث في دراسته مجموعة مهمة من المصادر والمراجع ذات العلاقة ، والتي تناولت الموضوع من زواياه المختلفة، من بينها كتاب "مشكلة المياه في الشرق الأوسط، دراسة قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها"، والذي يتكون من جزأين؛ يحوي كلّ جزء منهما على مجموعة من المقالات التي تخص جانب المياه بالشرق الأوسط . وتمّ الإفادة من طائفة من المقالات ذات العلاقة بموضوع المياه في الشرق الأوسط وبالأخص في الجولان، مثل: مقالة إبراهيم عبد الكريم، "مصادر المياه في الجولان"، الموجودة في مجلة الأرض، الصادرة عن دمشق، وضمن عددها الـ ٩ لسنة ٢٠٠٦، ومقالة صالح زهر الدين المعنونة بـ" الصراع والسلام في المنطقة حول المياه" والواردة في مجلة شؤون عربية الصادرة عن جامعة الدول العربية، في عددها الـ١٢١، لسنة ٢٠٠٥. وغير ذلك من المصادر.

التمهيد:

لا شك أنَّ للمياه أهمية كبيرة ودور رئيس في حياة المجتمع البشري ، إذ لا حياة من دون ماء، ومن هذا المنطلق عُدّت وفرة المياه واحدة من أهم عناصر التنمية البشرية في نشاطاتها الزراعية منها والصناعية، حتى تحولت مصادر المياه إلى أدوات ضغط سياسي تمارسه بعض الدول التي تسيطر على مصادر المياه على الدول المشتركة معها بمجرى مائي واحد [١].

فضلاً عن أنَّ الاستهلاك العشوائي لبعض الدول والذي ينقص من مخزون المياه تدريجياً يدفع دولاً أخرى تشترك مع غيرها في مخزون أو مجرى مائي واحد إلى تأمين ما تحتاجه من مياه، ما ينتج عنه صراع بين الدول[٢]. وبالأخص دول منطقة الشرق الأوسط التي تعدّ المنطقة الأكثر اضطرابًا في العالم، ولاسيما وأنَّ المياه تعدّ فيها عاملاً حيويًا على تشكيل سياساتها وحياة شعوبها، فندرة الموارد المائية في أراضيها الجافة وشبه الجافة التي تشكل ٨٠٪ من أراضي الشرق الأوسط تجبر قاداتها على الدخول في تحالفات ومغامرات سياسية الغرض منها تأمين حاجاتها إلى المياه[٣].

ومن بين تلك الدول، "إسرائيل" وسوريا، ففي "إسرائيل" تحتل مشكلة المياه مكاناً بارزًا في توجيه سياستها وتحديد استراتيجيتها، ومن الضروري لكلّ باحث عربي يرغب في سبر أغوار السياسية الإسرائيلية وتوجهاتها، أنْ يلمّ بحيثيات المشكلة ، وأنْ يتبيّن مدى انعكاساتها على أيّ تحرك إسرائيلي بشائنها في المنطقة سواء ما تمّ في الماضي، أو ما يحتمل أنْ يترتب عليها في المستقبل[٤]. أما سوريا فهي أيضًا تعاني من مشاكل مائية ، فالمياه الواصلة إليها من تركيا بوصفها المنبع لبعض مياهها متذبذبة من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى وجود الأطماع الإسرائيلية في الاستيلاء على قسمٍ من مياهها في مرتفعات الجولان يهدّد جزءًا كبيرًا آخر من المياه السورية[٥].

المخططات الصهيونية للاستحواذ على مياه الجولان حتى تأسيس "إسرائيل":

أدرك الصهاينة ومنذ بداية سعيهم المحموم إلى إنشاء "دولتهم" في فلسطين، أهمية توافر المياه ؛ لتحقيق مآربهم ومطامعهم الاستعمارية الرامية إلى جلب الملايين من شراذم اليهود في شتى بقاع العالم وتوطينهم في فلسطين[٦]. وهكذا شكلت قضية المياه وضرورة توافرها مطلبًا أساساً في تصورات القادة الصهاينة، لحدود "دولتهم اليهودية"، التي سعوا إلى إقامتها على أرض فلسطين، خطوة أولية ، وعملوا على أنْ تتمتع تلك "الدولة" بمقومات الدول القادرة على الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وممّا لا شكّ فيه أنَّ توافر مصادر المياه يأتي في مقدمة تلك المقومات [٧].

فمنذ عام ١٨٧٣ تجلى التعاون الكامل بين الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية الناشئة وقتذاك حول موضوع المياه، إذ أوفدت الجمعية العلمية البريطانية بعثة خبراء إلى فلسطين؛ لتقصي ما فيها من موارد طبيعية وفي مقدمتها المياه [٨]. وظلت فكرة ضرورة توافر المياه حاضرة منذ ذلك الوقت ، فقد أكد ثيودور هرتزل (Theodor Herzl) [٩] على تلك المياه حينما أعلن عن فكرة إقامة "دولة إسرائيل الكبرى" الممتدة من النيل إلى الفرات ، ما يعني أنَّه كان يدور في خلده السيطرة على المنابع المائية المهمة في المنطقة العربية الموجودة في العراق ومصر وما بينهما [١٠].

وممّا سبق، تلخصت المخططات الصهيونية على صعيد الموارد المائية المتوافرة في توسيع حدود "الدولة" بحيث تشمل الأراضي الواقعة إلى الشمال والشمال الشرقي من فلسطين وصولاً إلى منابع نهر الأردن، ونهر الليطاني، وجبل الشيخ، واليرموك، وروافده، وقد كتب ديفيد بن غوريون (Dived Ben Gurion) [١١] مقالاً في نشرة فلسطين ، التابعة للمنظمة الصهيونية (Zionist Organization) [١٢] والصادرة عام ١٩١٨ عبّر فيه عن تصوراته لحدود الدولة الصهيونية التي يجب أنْ تشمل كامل فلسطين ، وما يجاورها من الأراضي العربية التي تتوافر فيها مصادر المياه اللازمة لمستقبل تلك "الدولة" المُزمع تأسيسها . وفي مذكرة رسمية رفعتها المنظمة الصهيونية العالمية بالتعاون مع وزارة الخارجية البريطانية في شباط/ فبراير ١٩١٨ إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح بباريس[١٣] بعنوان "تصريح المنظمة الصهيونية العالمية بصدد فلسطين"، تضمّنت مجموعة من المطالب الصهيونية الرسمية من المؤتمر، وأهمها ضرورة إقرار الحدود المنشودة للاستعمار الصهيوني في فلسطين ، والتي يجب أنْ تتضمن السيطرة على مصادر المياه المحيطة بفلسطين كتلك الموجودة في مرتفعات الجولان[١٤].

فضلاً عن أنَّ حاييم وايزمن (Haim Weizman)[١٥] – وباسم المنظمة الصهيونية – أكد لرئيس الوزراء البريطاني لويد جورج (Lioyd Georges, D) [١٦] في رسالة له: "أنَّ مستقبل فلسطين الاقتصادي يعتمد على مصادر الطاقة والمياه العذبة وهذه تتوافر في منحدرات جبل الشيخ ومنابع حوض الأردن ومن النهر الليطاني"[١٧]، وقال: "إنَّه من غير الممكن الاعتماد فقط على الخطوط التأريخية [التوراتية] في رسم الحدود [للدولة الصهيونية]، وقال أيضًا عام ١٩١٩ منتهزاً عقد مؤتمر السلام في باريس: "يجب أنْ تكون لفلسطين منافذها الطبيعية للبحار والسيطرة على أنهارها ومنابع هذه الأنهار، لذا لا يجب الاكتفاء فقط بتأمين المياه التي ترفد الدولة، ولكن أيضًا تأمين تلك المصادر من منابعها"[١٨]

وممّا سبق، يتبيّن أنَّ الصهاينة تنبّهوا- وفي وقتٍ مبكرٍ- للمشكلة التي ستواجههم في حال قيامهم بتأسيس دولة لهم، ألا وهي مشكلة المياه ، وأنَّ الحل سيأتي باحتلال الجولان السوري، وضمّه إلى تلك الدول التي كانوا يعملون على إقامتها ، وفي ذلك الصدد وَرَدت في كتاب "الصهيونية والسياسة العالمية" الذي صدر عام ١٩٢١ فقرة جاء فيها: "إنَّ مستقبل فلسطين بأكمله هو بأيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطاني واليرموك، ومنابع نهر الأردن، وهو ما يعني السيطرة على الجولان" (١٩).

وفي مدة الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٢٢ – ١٩٤٨) سعى الصهاينة ببريطانيا على عرقلة أيّ مشروع في المنطقة يعرقل وصول المياه إلى فلسطين ، وفي الوقت ذاته حصلت الصهيونية على الدعم الكامل في استثمار المياه، على نحو الامتياز الذي أعطي لشركة روتنبرغ اليهودية عام ١٩٢٦ ، لاستثمار مياه نهري الأردن واليرموك ، اللذين يتغذيان من مياه الجولان السورية . ومن الامتيازات الأخرى امتياز تجفيف بحيرة الحولة – الواقعة شمال بحيرة طبرية بالقرب من الحدود الفلسطينية مع الجولان – عام ١٩٣٤(٢٠).

ومن ذلك المنطلق، يتبيّن أنَّ احتلال مرتفعات الجولان والتحكم بمصادر المياه فيه لصالح الدولة اليهودية المقترحة تمّ التخطيط له من قبل حتى قيام "إسرائيل" عام ١٩٤٨، فالصهاينة الأوائل أدركوا جيدًا أنَّ اغتصاب فلسطين ضمن الحدود الأولية التي ارتأتها بريطانيا وانتهت بوعد بلفور سيعرضهم إلى مقاطعة عربية وبالتالي قد تلجأ تلك الدول وبالأخص التي تتحكم بمصادر المياه إلى تجفيف "إسرائيل"، لذا رأوا أنَّ من الضرورة الملحة إقناع الدول الاستعمارية الكبرى المجتمعة في مؤتمر باريس للصلح بضرورة حلّ هذه المشكلة قبل المباشرة بتأسيس "إسرائيل".

أطماع "إسرائيل" في الاستحواذ على مياه الجولان ١٩٤٨-١٩٦٧:

نجحت الصهيونية وبدعم مباشر من الإمبريالية العالمية وعلى رأسها بريطانيا عام ١٩٤٨ من تأسيس دولة لها على جزء كبير من أرض فلسطين، وقد أطلق على تلك الدولة اسم "إسرائيل"، ولكن حينما يتمّ الربط بينها وبين حاجتها للماء يُطلق عليها اسم آخر ، وهو "الدولة العطشى"(٢١).

واستولت "إسرائيل" على بعض من مصادر المياه المهمة، مثل: سيطرتها على بحيرة طبرية بالكامل عام ١٩٤٨ متجاوزة حقوق العرب السوريين من تلك البحيرة، إلا أنَّها ظلّت بحاجة إلى المزيد من المياه ، وراحت تتحين الفرص للانقضاض على ما يجاورها ، وبالأخص مصادر

المياه في مرتفعات الجولان، إلا أنَّها طيلة المدة المنحصرة بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، اكتفت بالمراقبة انتظارًا للفرصة المناسبة لاحتلال الجولان، وظلّت طيلة تلك المدّة تعمل بالخفاء والعلن بمنع الدول العربية المجاورة من الإفادة من مياه الجولان أو القادمة منه ، فمثلاً حينما تقدم المهندس الأمريكي بو نجر بخطته القاضية بإنشاء سدّ على مجرى نهر اليرموك لتخزين مياه النهر الفائضة إلى حين الحاجة إليها، قبلت سوريا والأردن بذلك ، وباشرا بتنفيذ الخطة في تموز /يوليو ١٩٥٣، إلا أنَّ "إسرائيل" رأت في ذلك المشروع مساسًا بسيطرتها المطلقة على مياه المنطقة ، فراحت تحوك المؤامرات لإفشال ذلك المشروع ، وفي النهاية –وبضغطٍ من الصهيونية على الولايات المتحدة الأمريكية– تمّ إيقاف الدعم الأمريكي لهذا المشروع، وبالتالي توقف العمل به[٢٢].

وهكذا ظلّت "إسرائيل" تتحيّن الفرصة للاستحواذ على مياه الجولان، ولم تستطع أنْ تخفي أطماعها، إذ أثارها مشروع سدّ الوحدة السوري – الأردني المشترك على نهر اليرموك فقامت بضربه في بداية ستينات القرن الماضي[٢٣]. وعرقلت "إسرائيل" المحاولات السورية – الأردنية جميعًا ببناء سدّ على منابع نهر اليرموك التي تمّت فيما بعد[٢٤].

ويتضح ممّا سبق ، أنَّ "إسرائيل" لم تباشر بتنفيذ خططها المائية التي رسمتها من قبل تأسيس دولتها ، وإنَّما كانت منشغلة بتثبيت أركان تلك "الدولة" ، وحشوها بالمستوطنين اليهود من شتى بقاع العالم، إلا أنَّها ظلّت ترنو بعينها إلى مرتفعات الجولان الغنية بالماء، منتظرة الوقت المناسب لاحتلالها، ولاسيما وأنَّها كانت واثقة من ذلك؛ بسبب الدعم الأمريكي اللامحدود لها ، والذي منه كانت تقوم بالتأثير على سياسة المنطقة ، وبالأخص فيما يتعلق بالمياه، مثل: إفشالها لمشروع بناء السد الوحدوي على نهر اليرموك، الذي قامت به سوريا والأردن.

الإجراءات الإسرائيلية في السيطرة على مياه الجولان منذ عام ١٩٦٧:

كان لـ"إسرائيل" في حروبها ضد العرب هدفان رئيسان ؛هما: الاستيلاء على ما تستطيع الاستيلاء عليه من أرض ، وتأكيد تفوقها العسكري على دول المنطقة[٢٥]، ومع استمرار مقاطعة العرب لها وتهديدهم لها بالجفاف – ولاسيما سوريا– وجدت مخرجًا من تلك المخاوف وحلاً لمشاكلها المائية، ويكمن ذلك المخرج بالحرب ، الذي عدّت له العدّة جيدًا، وأخذت بأسبابه طيلة مدة تأسيسها ، فكانت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، التي انطلقت لتوسع حدود "إسرائيل"، بحيث تستطيع السيطرة على مصادر المياه في مرتفعات الجولان ، وبظرف ستة أيام حققت ما كانت تصبو إليه، إذ تمكنت –وبسهولة– من احتلال الأرض وطرد الكثير من سكانها العرب منها،

وبالأخص من الأماكن التي كانت "إسرائيل" بحاجة إلى تثبيت استيطانها فيها، وبالتالي لم يبقَ من سكان الجولان البالغ عددهم ١٣٠ ألف نسمة سوى ٦٤٠٠ نسمة[٢٦].

ومع اتساع رقعة الاحتلال الإسرائيلي ، وتشييدها الكثير من المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ، زادت حاجتها إلى المياه ، وبالتالي لم يكن من مصلحتها التنازل عن مرتفعات الجولان الغني بمصادر المياه ، فنهر الأردن الذي يشكّل مصدر مياهها الأساس لا يكفي حاجاتها الاستهلاكية المتزايدة للمياه [٢٧]، فراحت تتمسك بالجولان ، وتقف بوجه المحاولات جميعًا لاسترجاعه ، ومن هنا غدت تلك الحاجة إلى المياه عاملاً بارزًا في الصراع العربي–الإسرائيلي[٢٨].

ووجدت "إسرائيل" ضالتها في احتلال الجولان؛ لتوافر مصادر المياه وتنوعها، وهي الآتي:

١– **الأمطار الغزيرة**: التي تتمتع بها مرتفعات الجولان، ولاسيما في فصل الشتاء، فهي تزداد غزارتها كلمّا تمّ التوجّه من جنوب الجولان إلى شماله وشرقه، إذ تبدأ الأرض بالارتفاع ما يجعلها تعترض الرياح الغربية المحملة بالغيوم الممطرة [٢٩]، وبصورة عامة تتفاوت كمية الأمطار الساقطة على الجولان، وهي الآتي:

- الأمطار المتساقطة على جنوب مرتفعات الجولان، المحاذية للحدود الأردني والتي تتقارب ما بين ٤٠٠–٦٠٠ ملم.
- الأمطار المتساقطة على منطقة وسط الجولان (منطقة الخشنية)، والتي تتقارب ما بين ٧٠٠–٩٠٠ ملم.
- الأمطار المتساقطة على شمال الجولان وبالأخص عند سفوح جبل الشيخ ، والتي تتقارب ما بين ١٠٠٠–١٣٠٠ملم.

وبصورة عامة تبلغ كمية الأمطار المتساقطة فوق الجولان بمعدل ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويًا[٣٠].

٢– **الأنهار**: وتعدّ مصدرًا مهمًا للمياه في مرتفعات الجولان ، على نحو نهر (اليرموك، وبانياس، ووادي الرقاد) ، وتعدّ هذه الأنهار الثلاثة رافدًا مهمًا في إغداق أراضي مرتفعات الجولان ومحيطها بالمياه وإشباع أهلها؛ لما تحمله من كميات كبيرة من المياه ، وعلاوة على ذلك تروي وتغذّي هذه الأنهار نهر الأردن الذي يسير بمحاذاة الحدود الأردنية – الفلسطينية، وإلى جانب تلك الأنهار الثلاثة الكبيرة ، توجد الأنهار الصغيرة والسيول المؤقتة التي تشكل روافد للأنهار الكبيرة . والتي لها دور رئيس في رفد الأنهار الكبيرة، إلى جانب مهمة ريّ الأراضي

القريبة منها والتي تمرّ بها . وتجدر الإشارة، أنَّه لا يمكن الإفادة من الأنهار الصغيرة بشكل دائمي ؛ لأنَّها معرّضة للجفاف صيفًا(٣١).

٣- **المياه الجوفية والينابيع:** وهي واحدة من أهم مصادر المياه في مرتفعات الجولان؛ لغزارة الأمطار التي تغذيها ، فتخزن كميات كمية من المياه في جوف الأرض ، ومنها ما يتفجر على شكل ينابع تشكل روافد أساسية لنهر الأردن وبحيرة طبرية(٣٢).

إنَّ وضع "إسرائيل" يدها على تلك المصادر جعلها مطمئنة نوعًا ما على مستقبلها المائي، وبات واضحًا لديها أنَّ استمرار سيطرتها عليها ستحول دون محاولات تحويل سوريا للمياه عنها أو حجبها (٣٣). وفي ذلك الصدد ، صرّح القيادي البارز في حزب العمل الإسرائيلي، وأحد أهم دعاة الاستيطان في إسرائيل" إيغال آلون قائلاً: "إنَّ لهضبة الجولان أهمية حيوية ليس فقط من أجل الدفاع عن مستوطناتنا فحسب، بل لحماية حاجة إسرائيل الاستراتيجية المتعلقة بالدفاع عن الموارد الأساسية للمياه في نهر الأردن ووادي الحولة وبحيرة طبرية والوديان المحيطة بها ووادي بيسان" (٣٤). وبناءً على ذلك ، راحت "إسرائيل تعمل على استمرار سيطرتها على مرتفعات الجولان ، معلنة أنَّها "برج المياه" الرئيس لها (٣٥).

إنَّ "إسرائيل" التي كانت تخطط للاستحواذ على مياه الجولان التي هي في أمسّ الحاجة إليها ، أصبحت منذ عام ١٩٦٧ تحت تصرفها ، وبالأخص أنَّ في الجولان المصادر الرئيسة للمياه التي تصلها ، ويبدو أنَّه من الصعب التنازل عنها ، فاستعدت للخطوة القادمة وهي كيفية التصرف بتلك المياه بالشكل الذي يشبع حاجاتها.

الإجراءات الاسرائيلية المائية في مرتفعات الجولان:

فور سماعهم سقوط الجولان وانتهاء العمليات العسكرية بين السوريين والإسرائيليين انطلقت مجموعة من المستوطنين ، وكان من بينهم مزارعون؛ للسيطرة على المزارع التي تمّ تهجير أهلها (العرب) منها؛ لاستثمارها ، ووضع موضع قدم لهم فيها مستفيدين منها ومن مياه الجولان القريبة في سقي تلك الزارع وإشباع حاجاتهم الأخرى منها ، وفي هذا الصدد يقول أوري دورمن – وهو من مستوطني الجولان والذي شغل بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ منصب رئيس شركة "ميه جولان" التي تزود مستوطنين الجولان بالمياه لغرض الزراعة – "وصل المستوطنون الأوائل إلى الجولان لاستكشاف المنطقة والاستيطان فيها، ولقد ارتبطت الفعاليات الزراعية الأولى للمستوطنين بواقع المصادر المائية التي كانت قائمة قبل الاحتلال وعلى سبيل المثال في سهل القنيطرة استعملنا آبار المياه السورية الموجودة ، كذلك وجدنا خط ماء بناه السوريون لجلب الماء من منابع مزرعة بيت دجن إلى الجولان ومن ثم تعود إلى العمق السوري"(٣٦).

أما على صعيد السلطة الإسرائيلية، فبعد استقرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي ، بدأت مباشرة في تنفيذ مخططها الاستيطاني في مرتفعات الجولان[٣٧]. إذ قامت في نهاية حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بمسح مائي(هيدرولي) في المنطقة . وعلاوة على مصادر المياه المعلومة التي وجدتها "إسرائيل" جاهزة في المرتفعات تمّ اكتشاف ما يقارب المئة نبع جديد، ثم عملت "إسرائيل" على تسريع مشروعها الاستيطاني حول منابع تلك المياه فضلاً عن مصادر المياه الأخرى ؛ لإبعاد العرب السوريين عنها[٣٨] .

وأهم إجراءات "إسرائيل" في السيطرة على مياه مرتفعات الجولان هو وضع يدها على حوض "حرمون" الذي يسميه أهالي الجولان بجبل الشيخ ؛ لأنَّ الثلوج تغطي قمته بصورة دائمية، فيراه الرائي من بعيد وكأنَّه شبيه بشيخٍ يرتدي عمامة بيضاء . وحوض جبل الشيخ يحوي أكبر مخزون مياه ليس في مرتفعات الجولان فحسب بل في المشرق العربي[٣٩] ، وعلاوة على الثلوج التي تذوب باستمرار مشكّلة سيولاً من المياه ، تتساقط على جبل الشيخ كميات أمطار سنوية تكون ما بين ١٥٠٠-١٧٠٠ مليمتر مكعب، فتغور معظم تلك المياه في جوف الأرض مشكلةً ينابيعًا تجري عبر الأنفاق الأرضية، ومكونةً منابع نهر الأردن الرئيسة ؛ بانياس، ودان، والحصباني [٤٠].

ولكي تحكم حكومة الاحتلال سيطرتها على المياه في جبل الشيخ أحاطته بمجموعة من الطرق ، بعد احتلاله مباشرة، وراح مسؤولوها يعلنون في أكثر من مناسبة قولهم: "إنَّ برج مياه إسرائيل أصبح بيد إسرائيل"، ولم تكتفِ الحكومة الإسرائيلية بذلك الإجراء، بل مدّت شبكة من الطرق الإضافية على امتداد نهر اليرموك ؛ لإحكام سيطرتها على مصادر المياه في جنوب مرتفعات الجولان أيضًا[٤١].

فضلاً عن إحكام سيطرتها على جبل الشيخ ومجرى نهر اليرموك، وسيطرت كذلك على موارد المياه جميعًا الموجودة في الأراضي المحيطة بمدّ طرق إضافية، أما بالنسبة إلى العرب السوريين الذي يسكنون بالقرب من تلك الطرق فتمّ تهجيرهم إلى أماكن أخرى [٤٢] .

وباشرت "إسرائيل" بعمليات خزن المياه الزائدة ، ومدّ الأنابيب لمزارع المستوطنين في الأراضي المحتلة، فمثلاً، انتهت بعد ثلاث سنواتٍ من احتلال مرتفعات الجولان من مدّ خطّ بركة رام ١، وفي ذلك الوقت أيضًا تمّ بناء أول مجمع مياه إسرائيلي في الجولان وهو مروم جولان"[٤٣]. وفي عام ١٩٧١ درستْ إمكانية إنشاء ثلاثة مشاريع لتنمية مصادر المياه، وهي الضخ من ينابيع الحمة وسحب الماء من بحيرة طبرية [٤٤].

وجعلت "إسرائيل" عملية التصرف بمياه الجولان وقفًا عليها وعلى مستوطنيها، إذ منعت السكان العرب من ضخّ المياه لبساتينهم من "بركة مسعدة" التابعة إداريًا لمحافظة القنيطرة، التي اعتاد المزارعون السوريون قبل الاحتلال على استعمال مياهها في سقي مزروعاتهم ومواشيهم . وتجدر الإشارة إلى أنَّ بركة مسعدة هي مجمع مياه طبيعي كان في السابق فوهة بركان، ثم أصبحت تلك الفوهة مخزنًا طبيعيًا للمياه، تستوعب ما يقارب ال ٧ ملايين متر مكعب من المياه سنويًا، وكان المزارعون السوريون يستفيدون من مياهها، إلا أنَّ سلطة الاحتلال عدّت مياهها ملكًا للدولة ، فنهت السوريين من الإفادة منها، وأرغمت المخالفين الذي يسقون محاصيلهم على دفع غرامة مالية كبيرة [٤٥] .

وحفرت "إسرائيل" العديد من الآبار الارتوازية لاستغلال المياه الجوفية، فضلاً عن إنشاء برك اصطناعية أخرى لتجميع مياه الأمطار، والأنهار، والينابيع، والوديان في الجولان[٤٦] ، علاوة على تشييد ما يقارب الـ ١٦ سدًا على بعض الأنهار، ما عدا مجمعات المياه الأخرى التي شيدتها لتجميع المياه فيها ، واستعمالها حين الضرورة [٤٧]. وقد بلغ عدد تلك المجمعات المائية ما يقارب الـ ٢٢ مجمعًا مائيًا، بقدرة استيعابية تصل إلى ٤٦.٦ متر مكعب في السنة[٤٨].

وفضلاً عن سيطرة إسرائيل على مياه الشرب والري، لم يَفُتها الاستحواذ على ينابيع الحمة الشهيرة الموجودة في جنوب مرتفعات الجولان ، والتي يبلغ تصريف ينابيعها ما يقارب الـ ٦٣ مليون متر مكعب سنويًا، وتصبّ جميعها في نهر اليرموك ، وتجدر الإشارة إلى أنَّ تلك الينابيع كانت تزود أيضًا بمياه معدنية حارة تصل درجة حرارة البعض منها إلى ٤٩ درجة مئوية، وفضلاً عن حرارتها تصدر منها رائحة الكبريت، ذات الميزة العلاجية للأمراض الجلدية [٤٩].

ولم تكتفِ "إسرائيل" بما سيطرت عليه من مصادر المياه، بل كانت أعينها ترنو إلى كل قطرة من الماء في الجولان، لذا أوجدت تشريعًا باطلاً يخدم رغباتها ويجبر الأهالي إلى الانصياع لها وهو "قانون المياه الإسرائيلي"، وتجدر الإشارة إلى أنَّ ذلك التشريع يرجع إلى عام ١٩٥٩ ، إلا أنَّ "إسرائيل" قامت بتطبيقه على مياه الجولان فيما بعد، وبهذا أعطت حكومة الاحتلال لنفسها الصيغة القانونية للتصرف في المياه كافة، سوى تلك التي وضعت يدها عليها ، أو التي لم تزل خاضعة لمَنْ تبقّى من العرب السوريين في الجولان [٥٠].

ولكي تطبق "قانون المياه الإسرائيلي" على أرض الواقع ، راحت تقدّم المخططات والمشاريع لاستغلال المياه جميعًا استغلالاً كاملاً ، فقامت بمجموعة إجراءات منها – وكما أشرنا سابقًا – تنفيذ المشاريع المائية وبناء السدود ، ومدّ أنابيب مائية قطرية من الجولان إلى داخلها طيلة سنوات احتلالها[٥١].

وحاولت "إسرائيل" إقناع المجتمع الدولي بأنَّه لا يمكن حلّ مشكلتها مع العرب قبل حلّ مشاكلها المائية معهم، ومن هذا المنطلق غمرت المنطقة بسيل من الاقتراحات لحلّ معضلة المياه؛ لعقد صلح دائمي مع العرب[٥٢] . فحينما جرت مفاوضات السلام بينهم وبين سوريا في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، كانت قضية المياه هي الأهم بالنسبة إلى المفاوضين الإسرائيليين [٥٣]، إذ أظهروا تمسكهم بالسيطرة على مصادر المياه في الهضبة المحتلة، حتى لقاء صلح مع سوريا [٥٤].

وأكدت "إسرائيل" في مفاوضات مدريد وما أعقبها من مفاوضات ثنائية بينها وبين سوريا على عدم رغبتها بتطبيق قرار ٢٤٢ الصادر في مجلس الأمن عام ١٩٦٧، والقاضي بانسحابها من الأراضي المحتلة، وأرادت "إسرائيل" بذلك ضمان عدم حرمانها من موارد مياه الجولان، حتى بدت وكأنَّها تريد عقد سلام مع سوريا يضمن لها حلّ مشكالها المائية المتفاقمة . إلا أنَّ مطالبة الجانب السوري بحقّه الكامل في مرتفعات الجولان والتصرف بموارده كيفما يشاء أنهى تلك المفاوضات من دون صلح[٥٥] ، وعلى الرغم من أنَّها أحيانًا كانت تصل إلى درجات متقدمة، فيصنع أحد الطرفين حجةً لإنهائها (عن قصد أو غير قصد)، فعلى سبيل المثال: طلب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون(Bill Clinton) [٥٦] من سوريا عام ١٩٩٩ بالموافقة على أنْ تحتفظ "إسرائيل" بعشرة أمتار من شاطىء بحيرة طبرية في الأراضي السورية؛ كونها تريد أنْ تجعل منها مكانًا لسباق السيارات ، إلا أنَّ سوريا رفضت ذلك بحجة أنَّه لايمكن للرعاة السوريين أنْ يروا مياه طبرية ولا يمكنهم الإفادة منها لمواشيهم[٥٧].

ومهما يكن من أمر، فإنَّ المفاوضات استمرت وبصورة متقطعة لمدة عشرة أعوام (١٩٩١– ٢٠٠١) دون التوصل إلى حل. ثم تجددت بوساطة تركية عام ٢٠٠٨ [٥٨]، وظلّت سوريا – على لسان رئيسها بشار الأسد [٥٩] (٢٠٠٠–) المتأثر بـ"نضال" والده – متمسكة بضرورة عودة "إسرائيل" إلى حدود ١٩٦٧، إذ كان لسوريا قبل العام المذكور جزء من الساحل الشرقي لبحيرة طبرية ، وفي ذلك الصدد كان قد أكد الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد (١٩٧٠–٢٠٠٠) [٦٠] للرئيس الأمريكي كلينتون بأنَّه كان يسبح في بحيرة طبرية قبل عام ١٩٦٧، وبذلك ظلّ بشار مصرًا على مطلب والده، فيما تطالب "إسرائيل" بدوام سيطرتها على شواطئ بحيرة طبرية بالكامل[٦١].

وفيما يخصّ المياه التي لم يزل يتصف بها بعض السوريين في الجولان ، راحت "إسرائيل" يومًا بعد آخر تسحب يدهم منها؛ للتضييق عليهم ودفعهم إلى الهجرة ، أو تحولهم إلى مزارعين يعملون لخدمتها، ومن إجراءاتها في هذا الصدد قيامها نهاية عام ٢٠١٠ بسحب مياه

بحيرة مسعدة ، وحولتها إلى مزارع المستوطنين، ما تسبب في كارثة اقتصادية وبيئية كبيرة بالنسبة إلى المواطنين السوريين، إذ أدى سحب المياه إلى نفوق الأسماك وجفاف ثمار أشجار التفاح في مزارعهم التي كانت تزودها البحيرة، وكلّ ذلك جرى على مرأى ومسمع العالم ، ولم تأتِ إدانة سوريا لهذا العمل المخالف للقانون الدولي بنتيجة، بالأخص أنَّ "إسرائيل" انتهكت الفقرة السابعة من ديباجة قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠، والتي تدعوها إلى اتخاذ إجراءات متكاملة لحماية الأراضي والملكية العامة والخاصة ومصادر المياه ، ويعدّ انتهاكًا للفقرة الخامسة من منطوق القرار نفسه ، والتي تنصّ على "أنَّ كافة الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل تهدف إلى تغيير الطابع المادي والتركيبة البشرية والبنية المؤسساتية للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، هي إجراءات باطلة ولاغية وليس لها أيّ شرعية قانونية" ، وفقًا لما أكده قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٨١ [٦٢].

ولم يقتصر الاستغلال "إسرائيل" لمياه الجولان على تزويد مستوطناتهم ومزارعهم ومصانعهم واحتياجاتهم الخاصة بالمياه فحسب، بل تجاوز إلى المتاجرة فيه وتصديره ، على الدور نفسه الذي اضطلعت فيه شركة "مياه عدن" ، إذ قامت ببيع مياه الجولان المعدنية ضمن عبوات مختلفة الأحجام، حتى بلغت مبيعات تلك الشركة ما يقارب الـ ٨٠ مليون دولار في أحد الأعوام [٦٣]. وبصورة عامة، يمكن القول: إنَّ "إسرائيل" استغلت ما يقارب ٨١ مليون متر مكعب سنويًا من مياه الجولان، أي: ما يشكّل نسبة ٢٥٪ من استهلاكها العالي[٦٤].

وبهذا يمكن القول: إنَّ احتلال "إسرائيل" للجولان جاء بناءً على أطماعها في المنطقة الغزيرة بالمياه، وما مارسته طيلة مدة احتلالها يؤكد ذلك، وأنَّ "إسرائيل" لم تكتفِ بسرقة مياه الجولان، بل عملت على اغتصاب المياه التي كانت تحت أيدي السوريين، ولم تترك لهم الجزء الذي يكفيهم، حتى تعرضوا لكوارث كبيرة، ولم تكن "إسرائيل" تبالي بتلك الكوارث؛ لأنَّها اعتادت على اغتصاب الممتلكات العربية مستغلة الضعف العربي وتشتت كلمتهم، وعدم فاعلية قرارات هيأة الأمم المتحدة ضدها؛ كونها ابنة الولايات المتحدة الأمريكية.

دور شركة مكوروت في استغلال مياه الجولان:

تعني مكوروت: "شركة المياه الوطنية الإسرائيلية" التي أسستها الوكالة اليهودية عام ١٩٣٧ بالتعاون مع مجموعة من المنظمات الصهيونية الاستيطانية ، وفي عام ١٩٥٩ أصبحت شركة المياه الأولى في "إسرائيل" ، إذ حظيت بامتياز للتنقيب عن المياه . وتجدر الإشارة إلى أنَّ مكوروت شركة احتكارية، إذ إنَّها الوحيدة المخولة بالتنقيب عن المياه، وتزويد منازل المستوطنين

ومصانعهم وأراضيهم الزراعية والأماكن المختلفة في "إسرائيل" بالمياه[٦٥] ، إذ تقوم بتحديد الحصص، وجباية الأموال من المستهلكين ، وهي تتحكم في ثلثي كمية المياه المستهلكة سنويًا[٦٦]. ووقع على عاتقها أيضًا مهام التخطيط والدراسات والتصاميم الخاصة بالمياه ومن ثم تنفيذها، ولمّا كانت المسؤولية الملقاة على عاتقها كبيرة ، وأوسع من أنْ تحيط بها الشركة، أعفيت من المهمة الأخيرة ، وكُلفت بها شركة مائية أخرى وهي "شركة تاهال" [٦٧].

وحينما سيطرت "إسرائيل" على مرتفعات الجولان عام ١٩٦٧ وضعت الشركة يدها على مصادر المياه هناك ، فقامت بنقل جزء كبير منها إلى الداخل الإسرائيلي وبقية المناطق المحتلة[٦٨] .

وممّا سبق ، بدأت "إسرائيل" باستغلال مياه الجولان بشركة مكوروت ، إذ باشرت بحفر الآبار الارتوازية؛ لتلبية حاجات المستوطنات التي عملت "إسرائيل" على تشييدها في مرتفعات الجولان، وقامت بوضع مخطط لضخّ مياه البركة التي تُسمّى بـ "بركة رام١ " – وهي المياه التي تقع أسفل جبل الشيخ– إلى المستوطنات المنتشرة في الجولان، وتجدر الإشارة إلى أنَّ بركة رام ١ تحتضن مياه السيول الصادرة عن ذوبان الثلوج المتراكمة فوق جبل الشيخ بطاقة سنوية تصل إلى ٧٥ مليون متر مكعب[٦٩].

ومن الجدير بالذكر ، أنَّ مياه بركة رام ١ متذبذبة في كمية مياها ؛ كونها تستقبل ما يجري نحوها من الثلوج الذائبة المعرّضة للتقلبات الشديدة ، فالحوض مخصص لاستيعاب ٥ ملايين متر مكعب، ولكن قد تنخفض كمية المياه في البركة أحيانًا إلى مليون ونصف المليون وبالأخص وراء صيف قائض . ولتدارك مشكلة تذبذب المياه ، اتخذت مكوروت تدابير إضافية فعملت على تنظيم كمية المياه في بركة رام ١، إذ أقامت في وادي ساعر شمال الجولان شتاء ١٩٧١ محطة تعمل على ضخّ المياه الناتجة عن الفيضانات هناك إلى بركة رام١ . ما جعل المزارعين من المستوطنين في شمال الجولان يحصلون على كمية كبيرة من المياه في الصيف لري مزروعاتهم . لكن مع ذلك ظلت المياه في بركة رام ١ دون المطلوب. ولأجل تنشيط عملية نقل المياه عبر محطة الضخ في وادي ساعر ، أقامت الشركة محطة توليد ضخمة في منطقة مسعدة شمال الجولان؛ لتوليد الطاقة الكهربائية المطلوبة ، وعملت على التنقيب بحثًا عن مياه إضافية في تلك المنطقة للحصول على المزيد من المياه وضخّها إلى بركة رام ١ [٧٠].

إلا أنَّ مشكلة الحاجة إلى المزيد من المياه ظلّت قائمة ، وبالأخص مع تزايد عدد المستوطنات ، ولاسيما في جنوب ووسط الجولان ، ووقع عاتق حلّها على شركة مكوروت ، إذ وضعت مشروعًا خماسيًا هدفه تزويد المستوطنات بـ٢٧ مليون متر مكعب سنويًا، وقامت

مكوروت بحفر عدد جديد من الآبار الارتوازية لسحب كمية إضافية من المياه الجوفية ، وضخّها للمستوطنات التي أصبح عددها يتزايد ، ولم تكتفِ الشركة بذلك بل قامت بمدّ أنبوب مائي بقطر ١٦ أنج وطول ٢ كم جنوب بحيرة طبرية ، يضخ منها ما يقارب الـ ٦٠٠ متر مكعب في الساعة، فيما بقيت مستوطنات شمال الجولان يتمّ تزويدها بمياه من بركة رام١، التي تزودها بـ١,٥ مليون متر مكعب سنويًا، علاوة على خزانات المياه التي شُيّدت بالقرب من مستوطنة "رامات مجشيميم" جنوب الجولان، والتي تجمع من المياه ما مقداره ٣ ملايين متر مكعب سنويًا(٧١).

وأدى تعاظم نشاط شركة مكوروت إلى قلق السوريين – وبالأخص في منطقة مجدل شمس الواقعة على السفح الجنوبي لجبل الشيخ – الذين خشوا أنْ تصادر الشركة نبع مائهم الرئيس الذي يسمّى بـ "رأس النبع" إذ كانوا يخزنون فيه الفائض من مياههم في أشهر الشتاء ، للإفادة منه صيفًا ، أو وقت حاجتهم للمياه ، ولم تتوقف مخاوف السكان السوريين عند هذا الحد، بل خشوا أنَّ بقاءهم على وسيلة الري التقليدية بـ"القنوات المفتوحة" ، الذي تهدر جزء من المياه سيعرضهم للإجراءات الإسرائيلية الصارمة، بحجة الإفراط في استعمال المياه ، فبادروا إلى إنشاء مشروع حديث للري يقلل هدر المياه ، ويحلّ محلّ النظام القديم ، وتحمل القرويون وحدهم تكاليف مشروعهم من دون مساعدة حكومة الاحتلال، حتى اكتمل عام ١٩٧٤ ، وللتغلب على النقص في المياه ، قام المزارعون السوريون أيضًا في أوائل ثمانينات القرن الماضي ببناء خزانات كبيرة لجمع مياه الأمطار ؛ لسقي بساتين التفاح التي يعتاشون على مردودها السنوي ، حتى تمّ بناء ما يقارب الـ ٦٥ خزانًا في المدة المنحصرة بين عامي ١٩٨٣و١٩٨٥ ، ويتسع كلّ خزان منها على ما يقارب ٥٠٠–١٠٠٠ متر مكعب من المياه سنويًا ، إلا أنَّ "إسرائيل" قامت بحظر بناء تلك الخزانات ، ولم تكتفِ بذلك بل دمرت القسم الذي تمّ بناؤه، على أساس أنَّ مياه الأمطار ملك "الدولة" ، ولامتصاص غضب المواطنين السوريين ، وعدتهم بالسماح لهم في بناء الخزانات على وفق تصاريح يتمّ استحصالها من حكومة الاحتلال، إذ يتوجب عليهم بتلك التصاريح دفع ثمن مياه الأمطار التي يخزنوها ، وعلى الرغم من موافقة السوريين على ذلك، إلا أنَّ حكومة الاحتلال لم تفِ بوعدها ، إذ لم تتم إصدار تلك التصاريح(٧٢).

وبصورة عامة، يمكن القول: إنَّ شركة مكوروت ، كانت وسيلة مساعدة إضافية لحكومة الاحتلال؛ لتغتصب بها مياه الجولان ، في حين وقفت بوجه أيّ تصرف بالمياه من العرب السوريين.

نتائج وتوصيات:

إنَّ الأطماع الصهيونية في موارد المنطقة وبالأخص المياه، هي التي تحرّك سياسة "إسرائيل" في المشرق العربي، وهي التي تقف وراء محاولة ديمومة احتلالها للأراضي العربية، ومنها مرتفعات الجولان ، وعلى العرب السوريين الوقوف بثبات بعدم تمرير أيّ صيغة قانونية تمكن الاحتلال من الشرعية في تحقيق تلك المطامع.

إنَّ وسيلة "إسرائيل" لإشباع أطماعها في المشرق العربي هي الحرب، فبها احتلت كامل فلسطين وبها أيضًا سيطرت على مياه الجولان . وعلى العرب أنْ يدركوا بأنَّ ما أخذ بالقوة لا يردّ بالتوسلات، إلا أنَّه ينبغي عليهم اختيار الوقت المناسب لاسترداد حقوقهم، وأول خطوة في هذا الجانب توحيد الصف والكلمة وتكاتف الجهود، وعدم المناقشة في مسألة التنازل عن الأجزاء التي احتلتها "إسرائيل" في حربها العدوانية عام ١٩٦٧.

و"إسرائيل" – ككيان أوجدته الصهيونية بالتعاون مع الاستعمار البريطاني – هي وليدة مشروع متكامل ابتدأ باحتلال جزء من الأراضي الفلسطينية ، ولن ينتهي إلا بتوسيع رقعة الكيان التي تمّ التخطيط لها مسبقاً والممتدة من النيل حتى الفرات، وقبل أنْ تحقق الصهيونية هدفها ينبغي أنْ يتحد العرب ويتصدوا بقوة العقل والسلاح لهذا المشروع الاستعماري والخطير الذي يهدد المنطقة برمتها.

إنَّ الضغط الإسرائيلي الدائم على مزارع الجولان السوريين، وحرمانهم من المياه ، بحجة إفادتهم منها من دون تصريح من حكومة الاحتلال يندرج تحت محاولة الاحتلال بالاستئثار وحده بمياه الجولان، ودفع السوريين إما للاستسلام وتحويلهم إلى مزارعين يعملون لخدمتها، أو الهجرة عن أراضيهم، وليس أمام المواطن السوري إلا الاصرار على البقاء في أرضه ومزاولة مهنته ، وقطع السبل جميعًا على "إسرائيل" التي تسعى إلى الاستئثار بمياه الجولان وخيراته لها وحدها.

سيطرة "إسرائيل" على مصادر المياه كافة في الجولان والتصرف بها بشركة مكوروت، التي تكفلت بالتنقيب عن المياه وإيصالها لمزارع المستوطنين وبيوتهم، هدفه المحافظة على ديمومة المستوطنات التي شيّدتها في الأراضي المحتلة، وجعلها أداة إنتاج تجعلها مكتفية بذاتها، وينبغي ألّا يقابل ذلك ترك المزارعين السوريين لمزارعهم وتكاسلهم عن التشبث بحقهم من المياه، ولا رضوخهم واستسلامهم سيعزز وجود تلك المستوطنات ويدفع "إسرائيل" إلى تشييد المزيد منها، وبالتالي تثبيت وجودها أكثر.

الهوامش

References

(١) صحف وإعلام " الجولان: الاحتلال والمياه"،١٧ /تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الموقف – شبكة انتفاضة فلسطين، الموقع الالكتروني www.almawqef.com . د، ص.

(٢) أمل سليم الوزير، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس عمادة كلية الدراسات العليا/قسم علوم سياسية ، (غزة/جامعة الأزهر–٢٠١٠)، ص٢.

(٣)جون بولوك وعادل درويش، حروب المياه الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، ترجمة هاشم أحمد محمد، مراجعة محمد عبد القادر شريف، المجلس الأعلى للثقافة ، (١٩٩٩)، ص٢٣.

(٤) صبحي كحالة ، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي – الإسرائيلي، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت –١٩٨٠)، ص٥.

(٥) .زهراء عباس هندي و، وظاهر عبد الزهر الربيعي،" الموارد المائية في الجمهورية العربية السورية"، مجلة أبحاث البصرة ، مج٣٨، ع١، (البصرة – ٢٠١٣)، ص١٨٠.

(٦) بسام جابر وآخرون ، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ط١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، (بيروت –١٩٩٤)، ج١، ١٣٦.

(٧) صحف وإعلام " الجولان: الاحتلال والمياه... د، ص.

(٨) كحالة ، المشكلة المائية في إسرائيل ...، ص٥.

(٩) هرتزل: هو بنيامين زئيف هرتزل ، الذي أسس الحركة الصهيونية ، وتولى رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية حتى وفاته سنة ١٩٠٤ ، ولد في العاصمة الهنغارية (بودابست) سنة ١٨٦٠، ثم تدرج في التعليم حتى نال شهادة الدكتوراه في الحقوق من جامعة فينيا سنة ١٨٨٤، ثم عمل في إحدى الصحف النمساوية سنة ١٨٩١ ، ينظر، حميد فاضل حسن، أزمة الهوية في الكيان الإسرائيلي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، (جامعة بغداد – ٢٠٠١)، ص٩٧.

(١٠) السيد الزرقاني ، " إسرائيل وأزمة المياه في المنطقة "، مقالة منشورة على موقع صحيفة رأي اليوم الإلكتروني ، www.raialyoum.com ، تاريخ نشر المقالة ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، د،ص.

(١١) بن غوريون : إرهابي وسياسي صهيوني ، اسمه الحقيقي "ديفيد جرين" ، ثم استبدله الى بن غوريون ، الذي يعني: ابن الشبل ، ولد عام ١٨٨٦ في بلدة بلونسك البولندية ، ثم درس منذ الصغر كتب الديانة اليهودية ، حتى تشبعت روحه بها مبكرًا ، فمارس نشاطه الإرهابي وهو لم يزل في سنّ الرابعة عشر من عمره ، ولإشباع نزعته الارهابية أكثر، هاجر عام ١٩٠٦ الى فلسطين ، ثم تولى رئاسة الهستدروت في المدة المنحصرة بين ١٩٢١ – ١٩٣٢ ، وظل أثناء ذلك وبعده يشارك في اكثر من ساحة صهيونية ، ومن الجدير بالذكر ، أنه هو الذي أعلن قيام " دولة إسرائيل " ، وتولى بها أول منصب لرئيس للوزراء ، وظلّ ذا حضور سياسي ورأي مسموع من الصهاينة حتى توفي عام ١٩٧٣ ، للمزيد ينظر ، عبد الوهاب محمد المسيري ، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ط١، دار الشروق ، (عمّان –١٩٩٩)، ج٧ ، ص٢٤٣ .

[١٢] المنظمة الصهيونية: هي المنظمة التي أنشأها ثيودور هرتزل بعد أنْ عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل السويسرية في آب / أغسطس ١٨٩٧، وكانت الغاية منها تحقيق الاهداف الصهيونية التي أقرها المؤتمر الصهيوني المذكور، والمتمثلة بإقامة دولة يهودية في فلسطين، ينظر ، هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة (نموذج إسرائيل)، ط١، دار الشروق ، (عمّان –١٩٩٧)، ص٤٢.

[١٣] مؤتمر الصلح بباريس: وهو مؤتمر للسلام، جمع ممثلين عن سبع وعشرين دولة، بعضها لم يشارك في الحرب ، واستثنيت منه كل الدول المنهزمة، وكان الغرض منه وضع معاهدة تتضمن شروط السلام، وإعادة رسم حدود دول القارة الأوربية. أفتتح المؤتمر في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩١٩، للمزيد ينظر، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت– د،ت)، ج٤، ص٤٩٩–٥٠٤.

[١٤] عشتار نيوز للإعلام والسياحة، "الجولان والمياه.. دراسة حول العلاقة بين الاحتلال ومصادر المياه"، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني ashtar.net في تاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ص٦–٧.

[١٥] وايزمن : هو سياسي وعالم كيميائي صهيوني ، ولد سنة١٨٧٤ ، في بلدة موتول الواقعة في مقاطعة بنسك في روسيا البيضاء ، وتمكن من تقديم خدمة كبيرة إلى دول الحلفاء حينما اكتشف "مركب الاسيتون" الكيميائي أثناء حربهم ضد ألمانيا ودول الوسط، ولقاء ذلك الاكتشاف حصلت الصهيونية على وعد بلفور عام ١٩١٧، و ترأس المنظمة الصهيونية في المدة ما بين سنتي ١٩٢٠–١٩٤٦، وبعد تأسيس "دولة اسرائيل" أصبح أول رئيس لها ، ثم توفي سنة ١٩٥٢، منتهى طالب سليمان، تاريخ المنظمات الصهيونية ١٨٩٧ – ١٩٤٨، ط١، دار الكتب العلمية، (بغداد – ٢٠١١)، ص٨٠.

[١٦] لويد جورج: سياسي بريطاني راديكالي المذهب، اشتهر بالبلاغة الخطابية، والجاذبية الشخصية، بدأ حياته الوزارية وزيرًا للتجارة، سنة ١٩٠٦، في حكومة الأحرار ثم وزيرًا للخزانة سنة ١٩٠٨، ثم وزيرًا للذخيرة سنة ١٩١٥، ثم انقلب على رئيس وزرائه موبرت سكوت، وشكل وزارة ائتلافية سنة ١٩١٦، وتجدر الإشارة إلى أنَّه من مؤيدي الصهيونية، للمزيد ينظر، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت– ١٩٩٠)، ج٥، ص٥٢٩.

[١٧] موقع دنيا الوطن، "٢٥٪ من الاستهلاك الإسرائيلي السنوي من مياه الجولان"، www.alwatanvoice.com ، تاريخ نشر المقالة ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، د،ص.

[١٨] جابر، وآخرون ، مشكلة المياه في الشرق ....، ١٣٧.

[١٩] على بدوان، هضبة الجولان طريق السلام طريق الحرب دراسة، اتحاد الكتاب العرب، (دمشق–٢٠٠٤)، ص٥٢.

[٢٠] كحالة ، المشكلة المائية في إسرائيل ....، ص٦–٧.

[٢١] صالح زهر الدين،" الصراع والسلام في المنطقة حول المياه"، مجلة شؤون عربية، ع١٢١، (جامعة الدول العربية– ربيع ٢٠٠٥)، ص٢١٧.

[٢٢] يوسف عبد الرحمن أرشيد، "تبعات الهيمنة المائية الإسرائيلية على الأمن المائي الأردني"، مقالة نشرت على الموقع الإلكتروني 7iber.com، بتاريخ ١٠ تموز/يونيو ٢٠٢١.

[٢٣] موقع دنيا الوطن، "٢٥٪ من الاستهلاك الإسرائيلي ... "، د، ص.

(٢٤) الوزير، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية...، ص١٤.

(٢٥) جابر، وآخرون ، مشكلة المياه في الشرق ...، ١٤٤.

(٢٦) صحف وإعلام " الجولان: الاحتلال والمياه..." ، د،ص.

(٢٧) مجلة الدراسات الفلسطينية،" عرض كتاب المياه والسلام، لِمؤلفه يشاع كلي" ، مج١، ع٢، (بيروت– ربيع ١٩٩٥)، ص١٦٤.

(٢٨) الكيلاني، الجولان حاضره ...،ص١٣٢.

(٢٩) لمعرفة للمزيد عن مصادر المياه، ينظر، إبراهيم عبد الكريم، "مصادر المياه في الجولان"، مجلة الأرض، ع٩، (دمشق–أيلول ٢٠٠٦)، ص٧٦–٨٣.

(٣٠) عشتار نيوز للإعلام والسياحة، "الجولان والمياه.. ."، ص ٩.

(٣١) صحف وإعلام " الجولان: الاحتلال والمياه... "، د،ص.

(٣٢) المصدر نفسه، د،ص.

(٣٣) وليد الجعفري،" دروز الجولان نهوض وطني في مواجهة الضم"، مجلة شؤون فلسطينية، صع١٢٠، (بيروت–تشرين الثاني١٩٨١)، ص٣٥.

(٣٤) أسماء راتب معروف شهوان، الاستيطان الصهيوني في هضبة الجولان السورية ١٩٦٧م–٢٠٠٠م دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الدراسات العليا، (نابس: جامعة النجاح الوطنية–٢٠١٠)، ص٨٠–٨١.

(٣٥) غازي ربايعة،" قضية المياه في مفاوضات السلام العربي–الإسرائيلي" ، مجلة شؤون عربية، ع١٠٠، (جامعة الدول العربية– كانون الأول ١٩٩٩)، ص٧٢.

(٣٦) عشتار نيوز للإعلام والسياحة، "الجولان والمياه..".، ص١٥

(٣٧) المصدر نفسه، ص١٦.

(٣٨) صحف وإعلام " الجولان: الاحتلال والمياه.. . "، د،ص.

(٣٩) جابر، وآخرون، مشكلة المياه في الشرق ...، ص١٧٤

(٤٠) عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، ط١، دار الجليل للنشر، (عمان–١٩٨١)، ص١٣٣.

(٤١) وليد الجعفري، المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧–١٩٨٠، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت–١٩٨١) ، صxxxv.

(٤٢) صحف وإعلام " الجولان: الاحتلال والمياه..." ، د،ص.

(٤٣) عشتار نيوز للإعلام والسياحة، "الجولان والمياه.."، ص١٥.

(٤٤) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،" المشاريع الإسرائيلية لاستيطان الجولان"، س١، ع١٣، (بيروت– ١٩٧١/١٠/١)، ص١٢١.

(٤٥) موقع دنيا الوطن، "٢٥٪ من الاستهلاك الإسرائيلي ..." ، د، ص.

[٤٦] إبراهيم عبد الكريم، "مياه الجولان في المنظور الصهيوني"، مجلة الأرض، ع١٠، (دمشق–تشرين الأول ٢٠٠٦)، ص٦٤–٧١.

[٤٧] إبراهيم عبد الكريم، " الأوضاع الراهنة للمستعمرات الإسرائيلية في الجولان(دراسة موثقة)"، مجلة (الأرض)، س٢٧، ع ٨، (دمشق– آب ٢٠٠٠)، ص ١١

[٤٨] صحف وإعلام " الجولان: الاحتلال والمياه..." ، د،ص.

[٤٩] أديب سليمان باغ، الجولان دراسة في الجغرافية الإقليمية، ترجمة يوسف خوري، وآخرون، منشور اتحاد الكتاب العرب،(دمشق– ١٩٨٣)، ص١٩١–١٩٣.

[٥٠] تيسير مرعبي وأسامة ر. حلبي،" الحياة تحت الاحتلال: مرتفعات الجولان"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج٤، ع١٣، (بيروت–شتاء١٩٩٣)، ص٣٦.

[٥١] للمزيد ينظر، بدوان، هضبة الجولان طريق...، ص٥٦.

[٥٢] جابر، وآخرون ، مشكلة المياه في الشرق ...، ١٤٦.

[٥٣] ربايعة،" قضية المياه في مفاوضات..."، ص٦٦.

[٥٤] رضوان زيادة، السلام الداني المفاوضات السورية–الإسرائيلية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت– تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٥)، ص.٢٢٩.

[٥٥] جابر وآخرون، مشكلة المياه في...، ج١، ص٢١٧.

[٥٦] كلينتون: سياسي ورجل دولة أمريكي، ولد سنة ١٩٤٦، درس العلوم السياسية في جامعة جورج تاون في العاصمة الأمريكية (واشنطن) ، واصبح في سنّ الـ ٣٣ حاكمًا لإحدى الولايات الامريكية، ما جعله يصاب بالغرور؛ لكونه أصغر شخص يتولى منصبًا مهمًا ، إذ كان معروفًا بشعره السرح الطويل وبأناقته العالية ، تسنم مهام إدارة البيت الابيض سنة ١٩٩٣ عن حزبه الديمقراطي . ومن الجدير بالذكر، أنَّه يعد من أكثر الرؤساء الأمريكيين فطنةً، أودو زاوتز، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم، ط١، دار الحكمة، (لندن–٢٠٠٦) ، ص ٢٩٨–٣٠٥.

[٥٧] فاروق الشرع، الرواية المفقودة مذكرات وشهادات، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت– ٢٠١٥)، ص٤١٥.

[58] Mag.-Gen. (res.) Giora Eiland, Defensible borders on the Golan heights, Jerusalem center for public affairs,(Israel-2009), p9-11.

[٥٩] بشار الأسد: رئيس سوريا الحالي، وكان قبل توليه الرئاسة مقيمًا في لندن، إلا أنَّ بعد وفاة أخيه الأكبر باسل في حادث سير مروع أراد والده أن يهيئه للرئاسة من بعده، فرجع إلى سوريا ، وبدأ يترقى سريعًا في السلم السياسي والعسكري ، إذ رُقي مع بداية سنة ١٩٩٥ من رتبة نقيب إلى رائد، وبعد وفاة والده في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ في أزمة قلبية، سارع مجلس الشعب إلى الانعقاد لتعديل المادة ٨٣ من الدستور السوري التي تنص على أنَّ "عمر رئيس الدولة يجب أنْ لا يقل عن الأربعين"، فتحول السنّ المطلوب إلى ٣٤، وهو سنّ الدكتور بشار، فنصب رئيسًا لسوريا، زيادة، السلام الداني المفاوضات....، ص٤٥٦، ص٧٠٠.

[٦٠] حافظ الأسد: سياسي سوري، ولد في قرية قرداحة بالقرب من اللاذقية سنة ١٩٣١ ، وفي سنة ١٩٦٠ أصبح قياديًا في حزب البعث في بلاده، وفي سنة ١٩٦٣ أصبح قائدًا للقوة الجوية، ثم وزيرًا للدفاع السوري ، ثم

انقلب على الحكم في سوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، بما سمّاها بـ"الحركة التصحيحية"، فأصبح رئيسًا حتى وفاته في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠، سليمان المدني، التحديات العربية لغطرسة نتنياهو، مؤسسة المنارة، (بيروت– ١٩٩٨) ، ص ٢٠؛ نكتل عبد الهادي عبد الكريم، موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) قدمت إلى مجلس كلية الآداب، (جامعةالموصل–٢٠١٣)، ص ٢٠

(٦١) رويترز، "المعلم : المحادثات الإسرائيلية تركز على الحدود"، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني www.reuters.com، في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

(٦٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، البند ٣٥ جدول الأعمال المؤقت، الحالة في الشرق الأوسط، رقم الوثيقة A/66/338، ٦ أيلول ٢٠١١، ص٤–٥.

(٦٣) هيثم الكيلاني،" الجولان حاضره ومستقبله "، مجلة شؤون عربية، (١٠٥)، (جامعة الدول العربية– آذار/مارس ٢٠٠١)، ص١٣٦.

(٦٤) موقع دنيا الوطن، "٢٥٪ من الاستهلاك ... ، د، ص.

(٦٥) جوني منصور، معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ط١، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، (رام الله–٢٠٠٩)، ص٤٤٦.

(٦٦) أحمد هيبي، "أزمة الثروة المائية في إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج٢ ، ع٥، (بيروت – شتاء ١٩٩١)، ص٣٦٢.

(٦٧) كحالة ، المشكلة المائية في إسرائيل ...، ص١١.

(٦٨) منصور، معجم الأعلام والمصطلحات...، ص٤٤٦.

(٦٩) ربايعة،" قضية المياه في مفاوضات..."، ص٧٢.

(٧٠) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية،" مشاريع المياه في الجولان"، س٢، ع ملحق٢٠، (بيروت– ١٩٧٢/١٠/١٦)، ص٦٣٤.

(٧١) أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي...، ص١٣٤.

(٧٢) مرعبي وحلبي ،" الحياة تحت الاحتلال..."، ص١٣.